obeikandl.com

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣ - مسألة: قالوا: قد قال عز وجل فيها: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(١) فأمر بالاستعانة به، وذلك يدل على أن المعونة تتجدد حالاً بعد حال، وهى القدرة، وأنها مع الفعل، ولو كانت متقدمة لكانت المعونة قد حصلت؛ فكان لا يكون للمسألة معنى!

الجواب: واعلم أن الفزع إليه عز وجل والاستعانة به يدل على قولنا فى المخلوق، وذلك لأن العبد لو لم يكن يفعل فى الحقيقة لم يكن للاستعانة معنى، لأنه إنما يستعين بغيره على فعل يفعله، ولذلك لا يصح الاستعانة على الأمور الضرورية، كاللون والهيئة والصحة، والاعتماد على ذلك فى أن العبد يفعل فى الحقيقة هو أولى.

ووجه آخر يدل على ما نقول، وذلك لأنه قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فيجب أن تصح العبادة منا، والعبادة هى الفعال التى يقصد بها الخضوع والتذلل للمعبود مع العلم بأحواله، وذلك يدل على أن العبد يفعل ويختار.

ويدل على قولنا من وجه آخر، وذلك لأن قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ تخصيص له بأنا نعبده دون غيره، وذلك لا يصح إلا بأن يكون العبد مختارًا لفعل على فعل، لأنه قد تقع العبادة [على وجه الإلجاء] وإنما ينصرف الفعل إلى أن يكون عبادة الله عز وجل، باختياره وبأمور تتعلق به، وفى ذلك إبطال القول بأن هذه الأفعال لله عز وجل يخلقها فى العبد.

---

(١) سورة الفاتحة: الآية رقم ٥.

obeikandl.com

ويمكن أن يستدل على نحو ذلك بأمره تعالى لنا أن نستفتح القرآن وغيره بسم الله الرحمن الرحيم، لأن ذلك هو استعانة به من حيث نستفتح بذكره الأمور التى نريدها ونعزم عليها، والاستعانة به فى ذلك إنما تصح متى كنا المختارين للفعل، العادلين عن غيره إليه، ولذلك لا يصح أن نستعين بذكر اسمه على الأمور الضرورية التى يخلقها فينا.

فإن قيل: فهل يدل الظاهر على ما سأله القوم؟

قيل له: لا؛ لأن الاستعانة تقتضى التماس المعونة من قبله، ولا تدل على تفصيل المعونة، وما يفعله عز وجل من الأمور المعينة على الطاعة أشياء كثيرة، فمن أين أن المراد به القدرة دون غيرها؟! نحو الصحة والخواطر والدواعى والتنبيه!

وبعد، فإن المراد به لو كانت القدرة لكان إنما يدل على أنها تتجدد، ولا يدل على أنها مع الفعل، وهذا مذهب كثير من أهل العدل فكيف يصح اعتمادهم عليه؟.

واعلم أن السائل إذا سأل عن شىء فلا يجب من حيث حسنت المسألة أن يقطع بأن المطلوب يفعل أو يحسن أن يفعل؛ لأن الطلب فعل الطالب، والمطلوب فعل من سئل، وليس لأحدهما تعلق بالآخر، فكيف يستدل بحسن الاستعانة على أن الملتمس يفعل لا محاله؟!

١٤ - مسألة: فإن قالوا: وقد قال عز وجل فيها: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾[1] ولو كان المراد بالهداية الدلالة لكان قد دلهم وبين لهم فلا يكون للمسألة معنى، فإذا بطل ذلك فيجب أن يكون المراد: الإيمان أو القدرة الموجبة للإيمان، فمن هذا الوجه يدل على ما نقوله.

(١) سورة الفاتحة: الآية رقم ٦.

obeikandl.com

والجواب عن ذلك أن المسألة - على ما بينا من قبل - من فعل السائل، والمطلوب فعل الله عز وجل، فيجب أن ينظر فى كل واحد منهما لماذا يحسن، وهل يجب أن يتبع أحدهما الآخر فى الحسن والقبح، وقد ثبت أنه لا يحسن من السائل أن يطلب من المسئول ما هو قبيح ولابد من كونه حسنًا لو فعله، لكنه قد يكون الصلاح أن يفعله وقد يكون بخلافه، ولذلك قلنا فى الدعاء: إن الواجب أن يفعله بشرط، فيدعوه بأمور الدين والدنيا، بشرط أن لا يكون فسادًا وأن يكون داخلاً فى الصلاح. وقلنا إنه لابد فى هذا الشرط من أن يكون بالنيه وإن لم يظهر، وقلنا فيمن لا يشترط ذلك: إنه جاهل بكيفية الدعاء.

فإذا صح ذلك لم يكن فى ظاهر قوله: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾ دلالة على أن الهداية لم تتقدم، ولا دلالة على أنه تعالى يفعلها فى المستأنف، لأنه لا يمتنع أن نتعبد بالانقطاع إليه تعالى فى المسألة والطلب، وإن كان ما سألنا لا يجوز أن يفعل. ومعلوم من حاله أنه يفعل أو لا يفعل.

وعلى هذا الوجه قال تعالى: ﴿**رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ**﴾[1] وقال حاكيًا عن إبراهيم ﷺ: ﴿**وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ**﴾[2] وقال: ﴿**وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ**﴾[3]. وعلى هذا الحد نستغفر للأنبياء والصالحين ونطلب من الله عز وجل الصلاة عليهم والرحمة، وإن كان كل ذلك معلومًا أنه يفعله عز وجل أو لا يفعله. فكيف يصح التعلق بما ذكرناه؟!

---

(١) سورة الأنبياء: الآية رقم ١١٢.

(٢) سورة الشعراء: الآية رقم ٨٧.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٢٨٦.

openkanal.com

وبعد، فإنما يدل ذلك على أنه عز وجل يصح أن يفعل الهداية فى المستقبل، ولا يدل على أن تلك الهداية ما هى؟ ولا يمتنع أن يكون تعالى قد دل على الدين المستقيم، وتجدد الأدلة عليه حالاً بعد حال، أو يجوز ذلك منه وإن كان لا يفعله.

وقد بينا أن حسن المسألة لا يقتضى أن المطلوب يفعل لا محالة، لأنه قد يكون الصلاح فى أن لا يفعل، والطالب إنما يطلب على شرط، على ما بينا القول فيه. على أن ما قالوه إنما كان يصح لو لم "يكن الهدى إلا الدلالة أو الإيمان، فإذا طعنوا فى أحدهما ثبت الآخر، وليس الأمر كذلك؛ لأن اللطف وزيادة الأدلة الخواطر قد يوصف بذلك كما قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى**﴾[1]. وذلك يبطل تعلقهم بالظاهر، ويبين أن المراد بالآية: دلنا على الدين المستقيم حالاً بعد حال. أو يكون المراد: زدنا فى الأدلة والألطاف والخواطر التى عندها يزداد شرح صدورنا. وكل ذلك حسن وإن لم يكن هو الذى قالوه.

١٥ - مسألة: قالوا: وقد قال فيها: ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾[2] فأراد دين الذين أنعمت بالإيمان عليهم. ولو لم يكن الإيمان من فعله لم يكن لهذا القول معنى.

والجواب عن ذلك أن ظاهره إنما يدل على أنهم طلبوا أن يهديهم ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾ ولم يذكر بماذا أنعم، فمن أين المراد به نفس الإيمان!؟

---

(١) سورة محمد: الآية رقم ١٧.

(٢) سورة الفاتحة: الآية رقم ٧.

openkandi.com

فإن قال: لأنه لا شيء يختص به المؤمن من الكافر المغضوب «عليه والضال» إلا نفس الإيمان، فيجب أن يحمل عليه!

قيل له: ليس الأمر كذلك: لأنه قد يجوز أن يكون للمؤمن فى المعلوم ألطاف يختص بها دون الكافر، ويؤمن عندها، وكذلك التنبيه والخواطر، وكل ذلك من نعمته تعالى، فكيف يقطع بأن المراد بذلك هو الإيمان!؟

وبعد، فإن صح أنه المنعم بالإيمان عليهم لم يدل على أنه ليس بفعل لهم؛ لأنه تعالى قد ينعم علينا بما نفعله من الطاعة والإيمان إذا كنا إنما ننال بمعونته وألطافه وتيسيره وتسهيله، فيصير من حيث فعل هذه المقدمات التى أولاها لم يصح ولم نختر الإيمان ولا كان لنا إليه داع، كأنه قد فعل الإيمان فيضاف إلى أنه من نعمه، كما أن صلاح الولد يضاف إلى والده، وإن كان هو الذى تأدب وتعلم، لما فعل من المعونة والأحوال ما عنده أمكنه ذلك واختاره، وقد يهب أحدنا لغيره المال، فإذا صرفه فى المأكول والملبوس فانتفع به كانت تلك المنافع مضافة إليه، وإن كان من فعل المنتفع، لما كان إنما وصل إليه بما كان من قبله من المال، وهذا بين.

ثم يقال للقوم: إن السائل لو لم يكن متمكنًا قادرًا فاعلاً مختارًا لم تصح منه المسألة ولا كان فيها فائدة لأنه تعالى هو الذى خلقها فيه، وخلق [له] ما طلب، وإنما يتم للمسألة فائدة على ما نقوله.

ويقال لهم: إذا كان الله تعالى هو الذى يخلق فيهم الهدى والإيمان، فلا يخلو من أن يكون قد أراد ذلك أو لم يرده، فإن أراده وجب حصوله كانت المسألة أم لم تكن، وإن لم يرده لم يحصل على كل حال، فما فائدة المسألة على قولكم؟!

ثم يقال لهم: وكيف يجوز أن يقسمهم تعالى فيجعل بعضهم ممن أنعم عليهم، وبعضهم ممن غضب عليهم، وبعضهم ممن ضل، إن كان جميع ذلك من خلقه فيهم وهو الذى أراده وشاءه وأحبه؟ ولم صار المؤمن أن يكون ممدوحًا ومنعمًا عليه بأولى من الكافر؟!

وصحة ذلك يقتضى ما نقوله من أن هذه الأفعال أفعال لهم، فإذا اختار بعضهم الطاعة مدح عليها، كما يذم من اختار المعصية.

ويقال لهم: كيف يصح أن يقول تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[1] فيضيف (الذين)، إليهم ولا فعل لهم فى الحقيقة؟! وإنما تصح هذه الإضافة إذا كانوا قد فعلوا ما لزمهم من الطاعات، وسلكوا فيه الاستقامة.

وهذه الجملة تبين أنه لا يصح تعلقهم بشئ، مما أرادوه، فإنه يدل ما على نقوله من وجوه كثيرة قد ذكرنا بعضها.

***

(١) سورة الفاتحة: الآية رقم٧.

openkandl.com